المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

تقرير إحصاءات العمل

(الملخص التنفيذي)

2019

تاريخ الإصدار: أكتوبر 2021م

الحائز على شهادتي

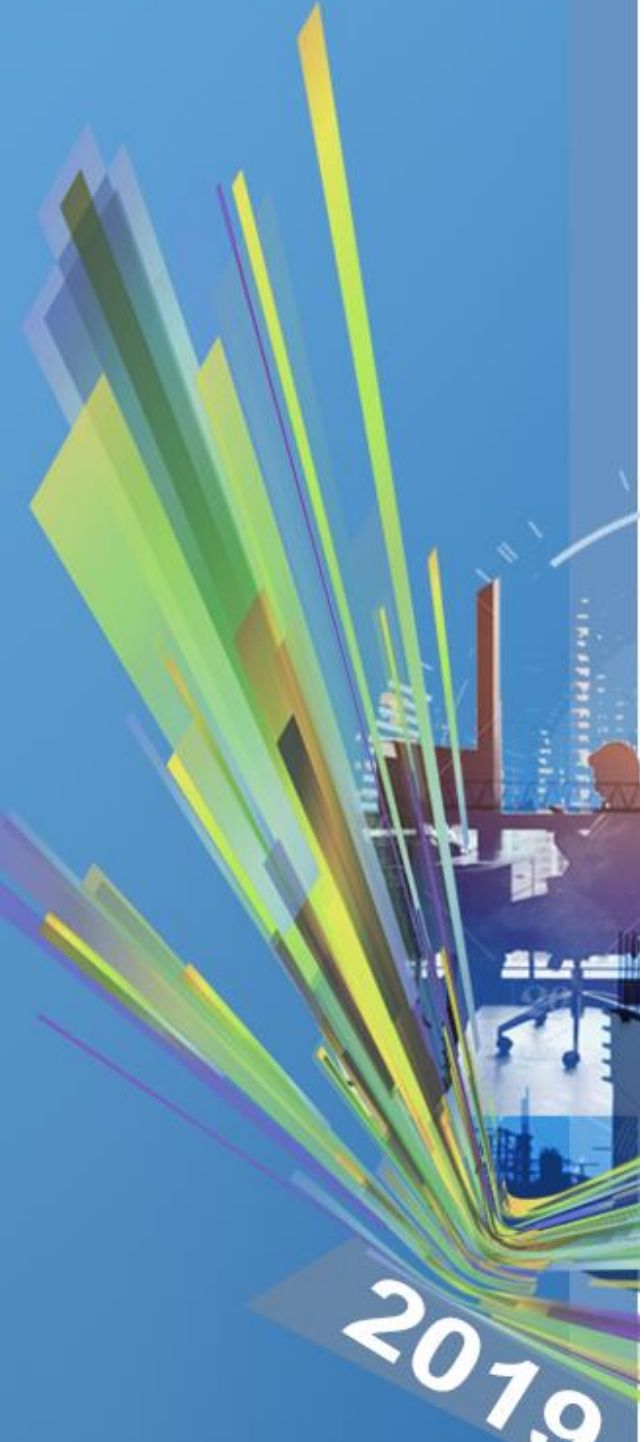

تم إعداد هذا الإصدار لخدمة المستخدمين استنادًا إلى دليل الإصدارات الإحصائية المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار
متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:
https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/labor-statistics

© ربيع الأول 1443هـ، أكتوبر 2021م
جميع الحقوق محفوظة
في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT،
2021م، ملخص إحصائي حول إحصاءات العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2019م، مسقط – سلطنة عُمان.

جميع المراسلات توجه إلى:
المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عُمان
هاتف: 24346499 968 +
فاكس: 24343228 968 +
البريد الإلكتروني: info@gccstat.org
الصفحة الإلكترونية: www.gccstat.org

المحتويات

- مقدمة
- السكان في سن العمل
- العمالة
  - العمالة حسب النوع
  - العمالة حسب الجنسية
  - العمالة حسب فئات العمر
  - العمالة حسب المستوى التعليمي
  - العمالة حسب قطاع العمل
  - العمالة حسب المهن
- مؤشرات سوق العمل
  - معدل المشاركة في القوى العاملة
  - معدل البطالة
- مصادر البيانات

مقدمة

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يصدر هذا الملخص حول أهم مؤشرات إحصاءات العمل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2019م، حيث يوفر الملخص صورة عن سمات إحصاءات العمل في دول مجلس التعاون، من خلال عرض البيانات على هيئة اشكال بيانية وانفوجرافيك على مستوى مجلس التعاون كتكتل اقتصادي، وكذلك توزيعها حسب الدول الأعضاء مع تبيان لأبرز مؤشرات إحصاءات العمل بين دول مجلس التعاون خلال الفترة الزمنية 2015-2019م.

يأتي إعداد هذا الإصدار ضمن سلسلة إصدارات المركز لمواكبة احتياجات المستخدمين بالتقارير الإحصائية الدورية، وفي حال الحاجة لمزيد من التفاصيل يمكن الوصول للبيانات الشاملة والتفصيلية من خلال الرابط التالي:

https://dp.gccstat.org/

السكان في سن العمل

السكان في سن العمل
في دول مجلس التعاون

شهد مجلس التعاون نمواً سكانياً سريعاً خلال الحقبة الزمنية الماضية. ويعتبر معدل نمو السكان لمجلس التعاون من أعلى معدلات النمو عالمياً، فقد ارتفع عدد سكان المجلس من 51.9 مليون نسمة في عام 2015م ليصل إلى **57.1 مليون نسمة في عام 2019م**، بمتوسط معدل نمو سنوي 2.4%. ويشكل سكان مجلس التعاون نحو 0.7% من إجمالي سكان العالم، حيث يحتل الترتيب 27 عالمياً (شكل رقم 1).

يمتاز السكان في دول المجلس بأنه مجتمع فتي، فحوالي ربع السكان (22.0%) هم في الفئة العمرية (0-14 سنة) معظمهم على مقاعد الدراسة، بالإضافة إلى أنه مجتمع منتج، فحوالي **ثلاثة أرباع السكان (75.3%) في الفئة العمرية المنتجة (15-64 سنة)** والتي يقع على عاتقها إعالة الأفراد غير المنتجين. أما كبار السن في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر فلا تتجاوز نسبتهم الـ 2.8%. (شكل رقم 2).

ويتوزع السكان في سن العمل إلى ثلاث فئات، فئة السكان العاملين وفئة السكان العاطلين عن العمل (المتعطلون) – يطلق على هاتين الفئتين السكان في القوى العاملة –، والفئة الثالثة هم السكان خارج القوى العاملة – أو ما يسمى سابقاً السكان غير النشيطين اقتصادياً –. ويشكل **السكان العاملون نحو 50.8%** من إجمالي السكان في مجلس التعاون (شكل رقم 3).

شكل 1: السكان في مجلس التعاون ومتوسط معدل النمو السنوي 2015م و 2019م

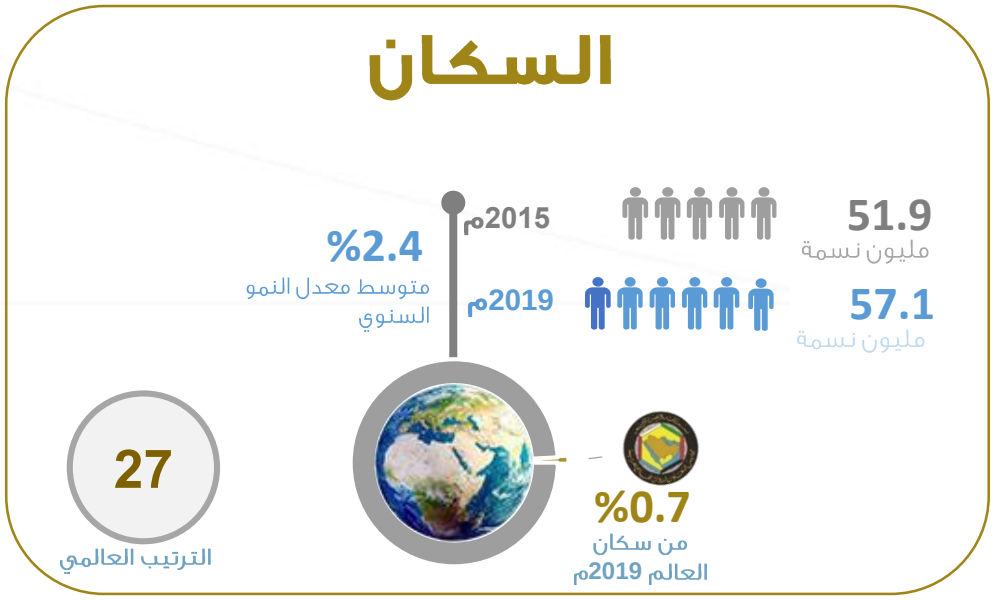

شكل 2: السكان حسب فئات العمر العريضة في مجلس التعاون 2019م (%)

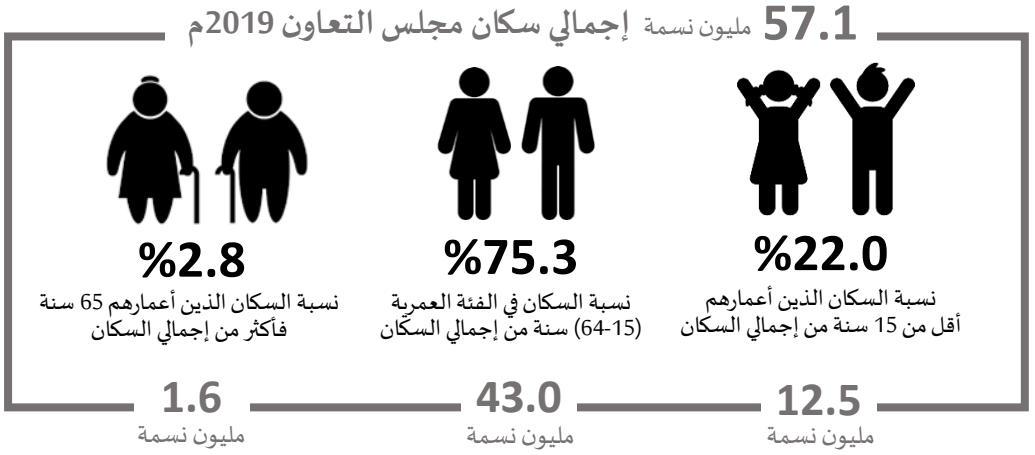

شكل 3: السكان حسب حالة النشاط في مجلس التعاون 2019م (%)

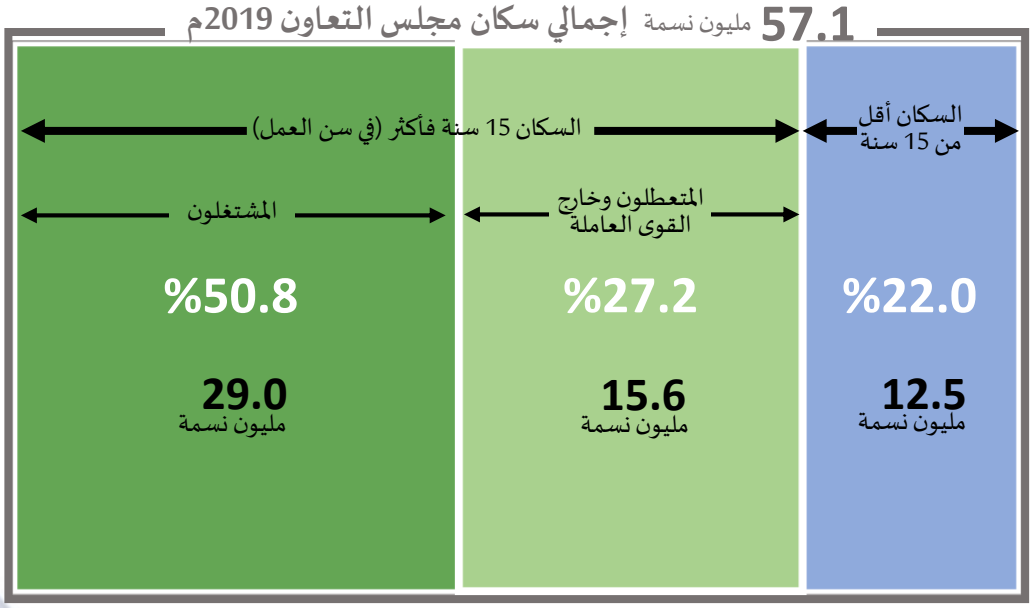

(تابع) السكان في سن العمل
في دول مجلس التعاون

وشهد مجلس التعاون نمواً في حجم السكان في سن العمل، ويعود ذلك إلى تدفق العمالة الوافدة لمواكبة وتلبية احتياجات التنمية في دول المجلس، حيث شكل أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي السكان (78.1%) في عام 2019م نحو 44.5 مليون نسمة. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان في سن العمل بـ 2.4% خلال الفترة 2015-2019م.

وقد تباينت نسبة السكان في سن العمل في دول مجلس التعاون، فتصدرتا دولتا الإمارات العربية المتحدة وقطر بنحو 85% لكل منهما وذلك بسبب العمالة الوافدة (شكل رقم 5).

شكل 4: حجم السكان في سن العمل في مجلس التعاون 2015- 2019م (مليون)

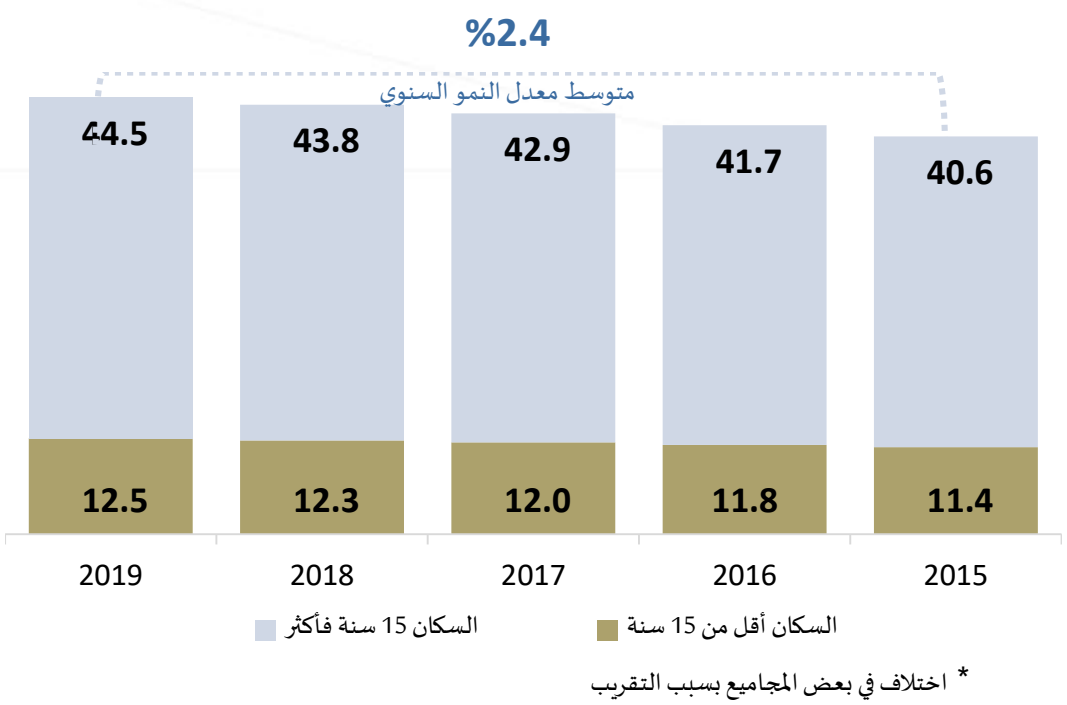

* اختلاف في بعض المجاميع بسبب التقريب

شكل 5: السكان في سن العمل في دول مجلس التعاون 2019م (%)

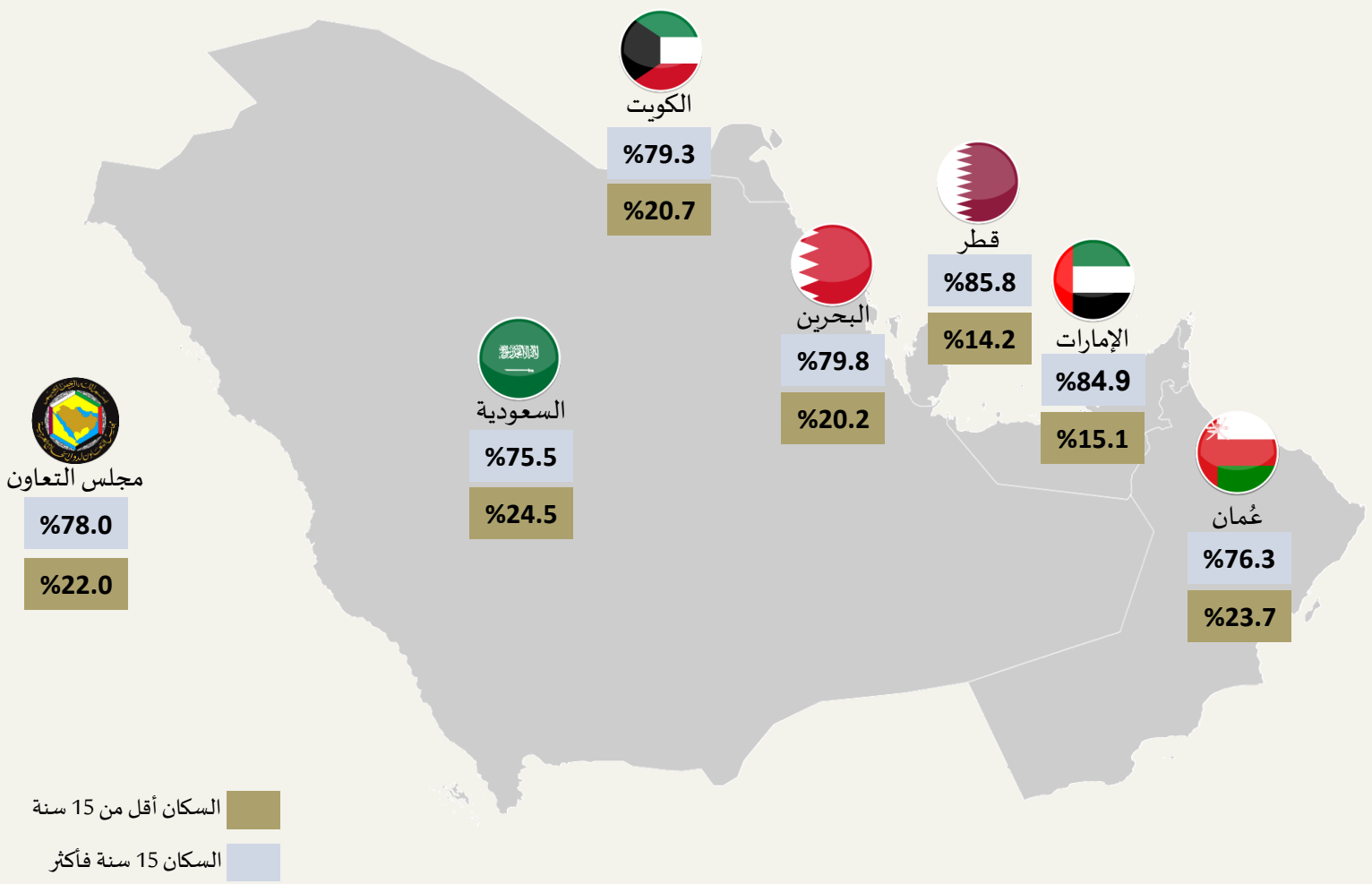

(تابع) السكان في سن العمل
في دول مجلس التعاون

هناك توافق من حيث التركيب النوعي للسكان في سن العمل مع نظيره لإجمالي السكان، حيث توزع السكان في سن العمل في مجلس التعاون حسب النوع إلى ما نسبته 63.6% (28.3 مليون) من الذكور و ما نسبته 36.4% (16.2 مليون) من الإناث في عام 2019م (شكل رقم 6).

هناك ثبات نسبي لعدد الذكور والإناث في سن العمل لإجمالي السكان، حيث بلغت نسبة النوع في مجلس التعاون حوالي 175 ذكر مقابل 100 أنثى ممن بلغت أعمارهم 15 سنة فأكثر مقارنة بـ 107 أنثى للسكان في سن العمل عالمياً في عام 2019م (شكل رقم 7).

دولة قطر الأعلى ما بين دول المجلس في نسبة النوع (345 ذكراً مقابل 100 أنثى في سن العمل) ويعود ذلك إلى حجم العمالة الوافدة من الذكور.

وفي المقابل المملكة العربية السعودية الأدنى في نسبة النوع بين دول المجلس (149 ذكراً مقابل 100 أنثى في سن العمل)، حيث أن نسبة الوافدين في سن العمل تعتبر الأقل بين دول المجلس (42.6%) (شكل رقم 8).

شكل 6: السكان في سن العمل في مجلس التعاون حسب النوع 2019م (%)

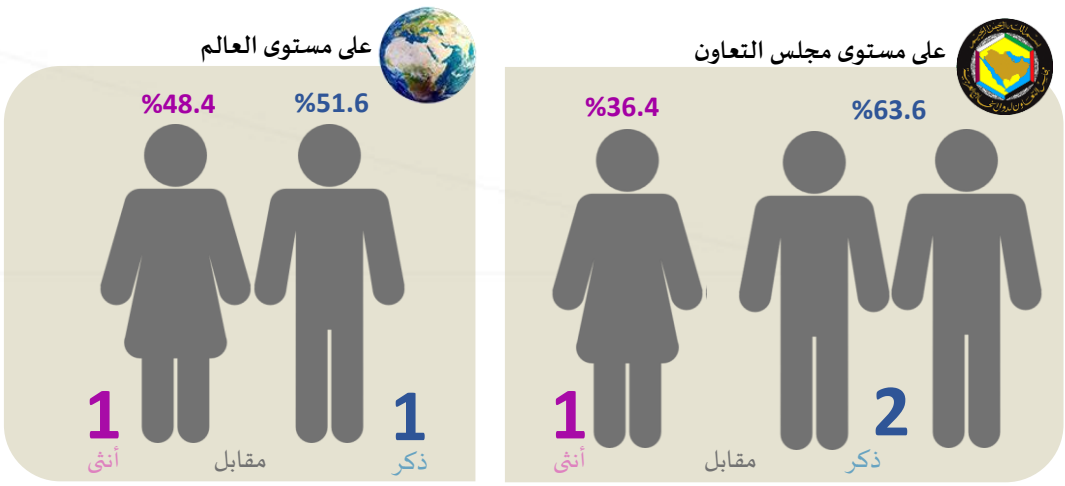

شكل 7: نسبة النوع (ذكر لكل 100 أنثى) للسكان في سن العمل في مجلس التعاون 2015-2019م (%)

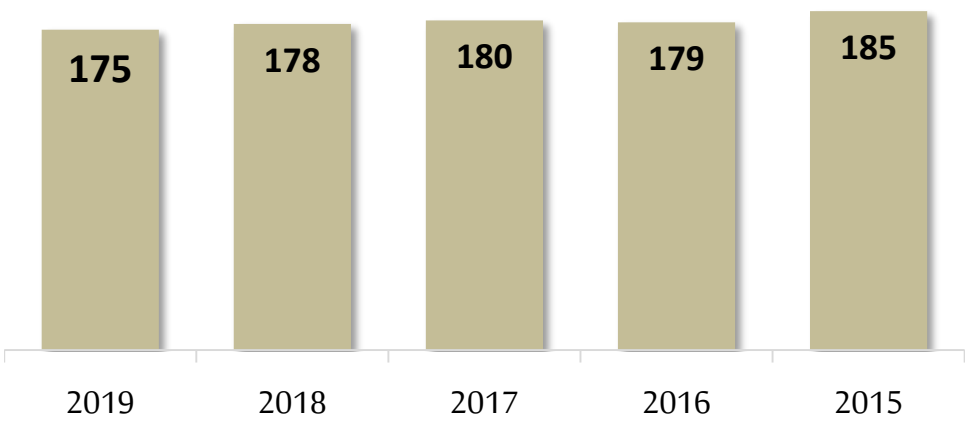

شكل 8: نسبة النوع (ذكر لكل 100 أنثى) للسكان في سن العمل في دول مجلس التعاون 2019م (%)

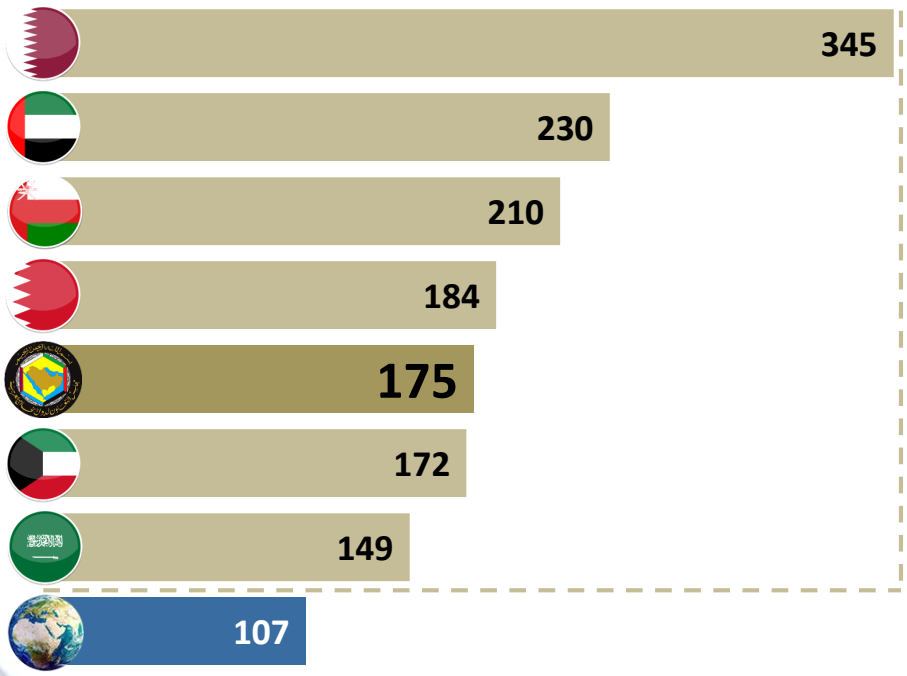

العمالة

في مجلس التعاون

العمالة
في دول مجلس التعاون*

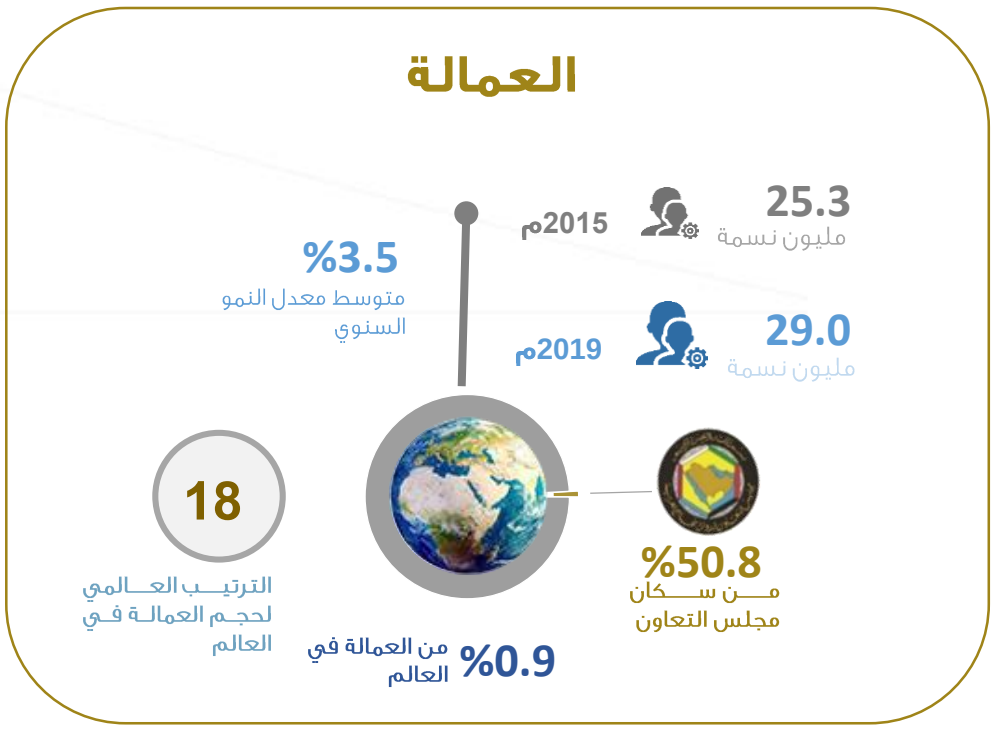

بلغ عدد العاملين في مجلس التعاون نحو 29.0 مليون عامل في عام 2019م، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 3.5% خلال الفترة 2015-2019م (شكل رقم 9).

وشكلت العمالة في مجلس التعاون نحو 0.9% من إجمالي العمالة في العالم، واحتلت الترتيب 18 عالمياً.

كما شكلت العمالة في مجلس التعاون نحو نصف إجمالي السكان (50.8%). وتباينت هذه النسبة ما بين دول المجلس، حيث سجلت دولة قطر النسبة الأعلى (75.3%) والمملكة العربية السعودية الأقل (42.0%) (شكل رقم 10).

شكل 9: العمالة الكلية في مجلس التعاون
2015 - 2019م (مليون)

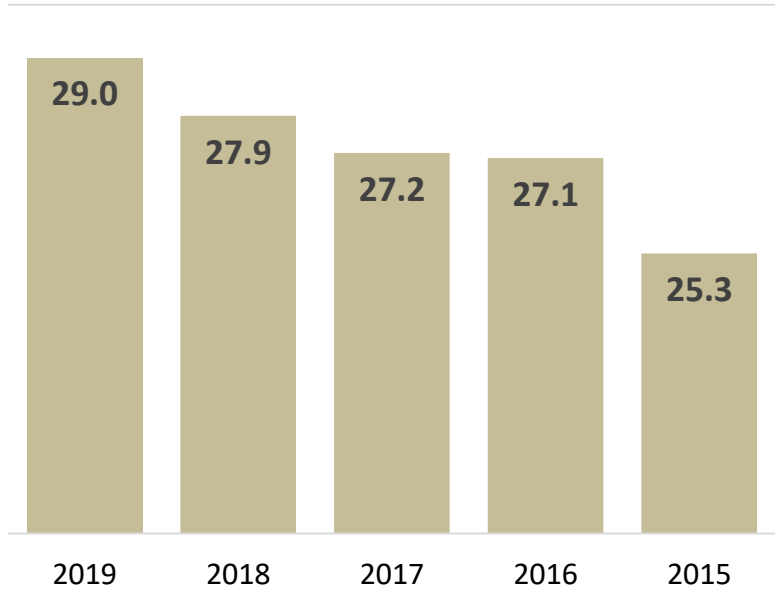

شكل 10: نسبة العمالة من إجمالي السكان في دول مجلس التعاون 2019م (%)

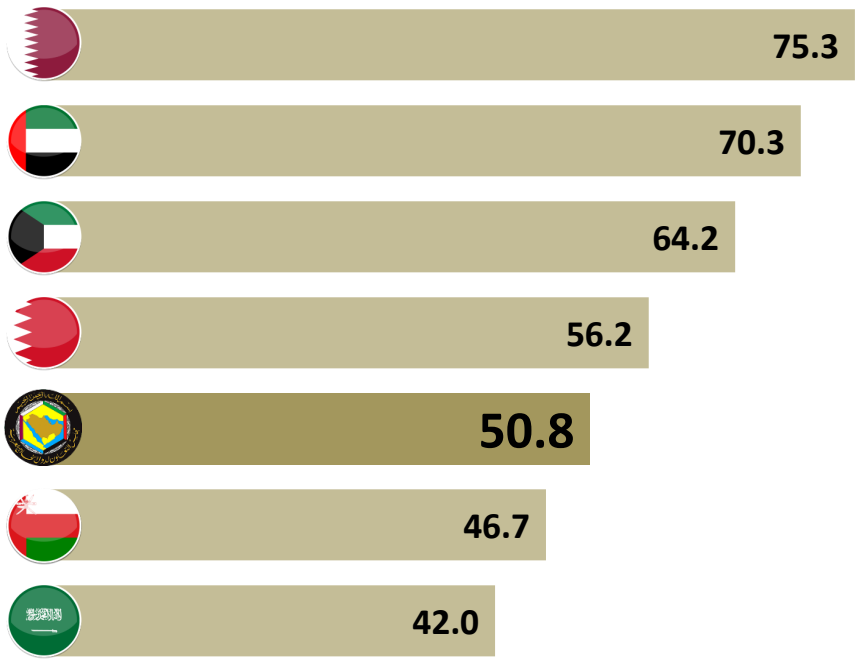

* بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، وبيانات سلطنة عُمان ودولة الكويت لا تشمل العاملين في الامن والدفاع والقوات المسلحة.

العمالة حسب النوع
في دول مجلس التعاون*

تميزت العمالة في مجلس التعاون بالغالبية الذكورية، حيث شكل الذكور ما نسبته 83.0% من إجمالي العمالة الكلية في مجلس التعاون، وتعتبر النسبة مرتفعة مقارنة بنسبة العاملين الذكور في العالم (61.2%). وتخطت نسبة النوع للعمالة في مجلس التعاون المعدل العالمي، حيث هناك 5 عاملين ذكور مقابل كل عاملة واحدة في مجلس التعاون، فيما هناك أقل من عاملين من الذكور مقابل كل عاملة واحدة عالمياً (شكل رقم 11). وتراجعت نسبة النوع في مجلس التعاون بشكل تدريجي منذ عام 2016م (شكل رقم 12).

وتصدرت دولة قطر دول مجلس التعاون في نسبة النوع (حوالي 6 عاملين ذكور مقابل عاملة واحدة)، تلتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (حوالي 5 عاملين ذكور مقابل عاملة واحدة لكل منهما)، وذلك عائد إلى العمالة الوافدة الذكورية التي تطلبتها الأعمال في جميع القطاعات والمجالات وبالأخص قطاعي التشييد والبناء والصناعة والتعدين. وسجلت دولة الكويت النسبة الأدنى في نسبة النوع بين دول المجلس (3 عاملين ذكور مقابل عاملة واحدة)، وهو ما يعكس مساهمة المرأة في سوق العمل بشكل أكبر مقارنة بدول المجلس الأخرى (شكل رقم 13).

شكل 11: العمالة في مجلس التعاون والعالم حسب النوع 2019م (%)

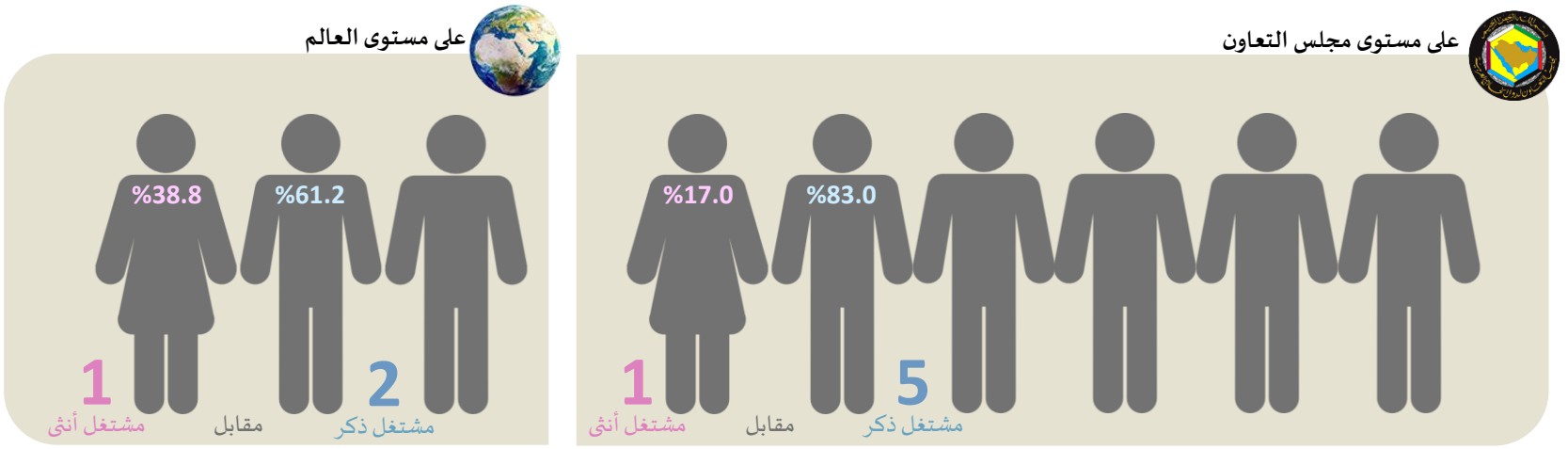

شكل 12: نسبة النوع (ذكر لكل 100 أنثى) للعمالة في مجلس التعاون 2015 - 2019م (%)

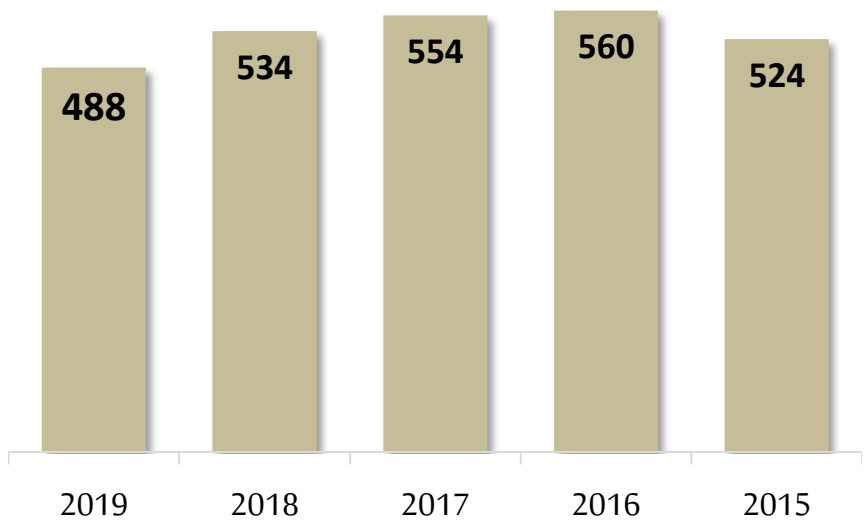

شكل 13: نسبة النوع للعمالة (ذكر لكل 100 أنثى) في دول مجلس التعاون 2019م (%)

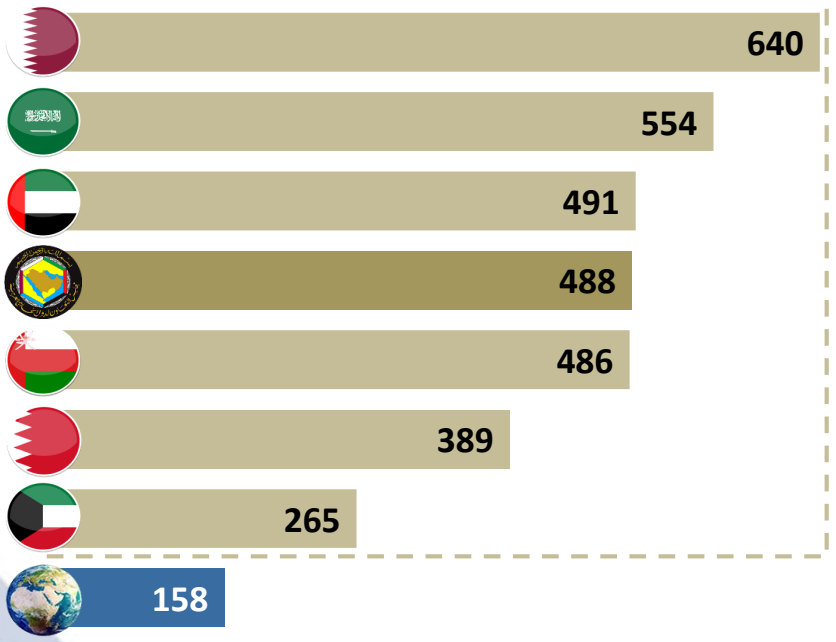

* بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، وبيانات سلطنة عُمان ودولة الكويت لا تشمل العاملين في الامن والدفاع والقوات المسلحة

العمالة حسب الجنسية
في دول مجلس التعاون*

شكلت العمالة الخليجية (العاملون المواطنون الذكور والإناث) نحو ثلث العمالة الكلية في مجلس التعاون (32.6%)، حيث قدر حجمها بما يقارب 7.3 مليون عامل وعاملة في عام 2019م (لا يشمل دولة الإمارات العربية المتحدة).

وما زالت مساهمة المرأة في سوق العمل أدنى من المستوى المأمول، حيث توزعت كل من العمالة الخليجية والعمالة الوافدة لصالح الذكور (75.3% للمواطنين و 86.7% للوافدين) (شكل رقم 14).

وتباين انخراط العمالة الخليجية في سوق العمل الخليجي ما بين دول المجلس، فباستعراض نسبة العمالة الخليجية من إجمالي العمالة الكلية في دول المجلس في عام 2019م، كانت النسبة الأعلى في المملكة العربية السعودية (42.5%)، بينما بلغت 5.1% في دولة قطر، وقد يعود ارتفاع النسبة في المملكة العربية السعودية إلى سياسة الإحلال للعمالة الوافدة وتمكين المرأة السعودية وانخراطها بشكل أكبر في سوق العمل في العديد من القطاعات والمجالات في المجتمع. ولا بد من التنويه هنا أن انخفاض نسبة العمالة المواطنة في كل من سلطنة عُمان ودولة الكويت يعزى إلى عدم شمول البيانات للعاملين في الأمن والدفاع والقوات المسلحة والذين هم معظمهم من المواطنين الذكور (شكل رقم 15).

شكل 14: العمالة حسب الجنسية والنوع في مجلس التعاون 2019م (%)

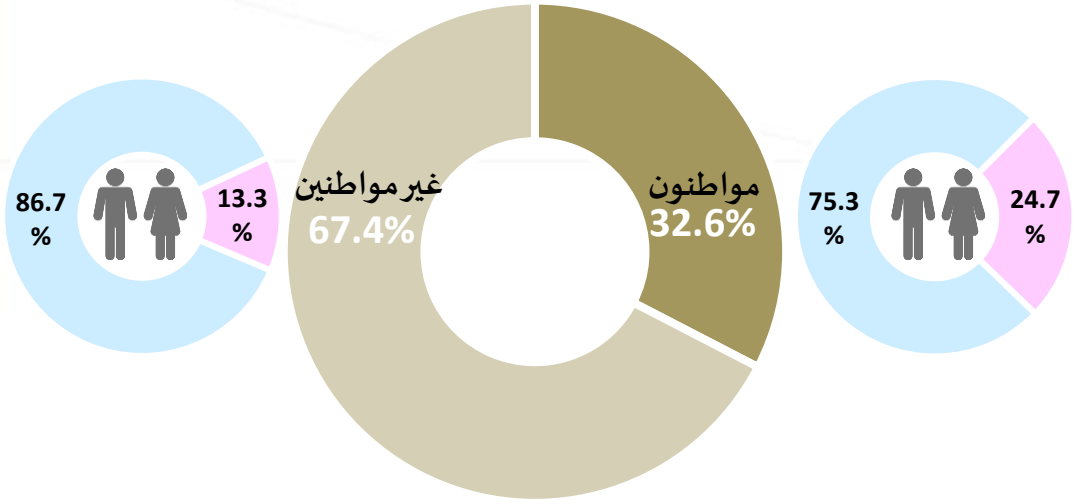

شكل 15: التوزيع النسبي للعمالة حسب الجنسية في دول مجلس التعاون 2019م (%)

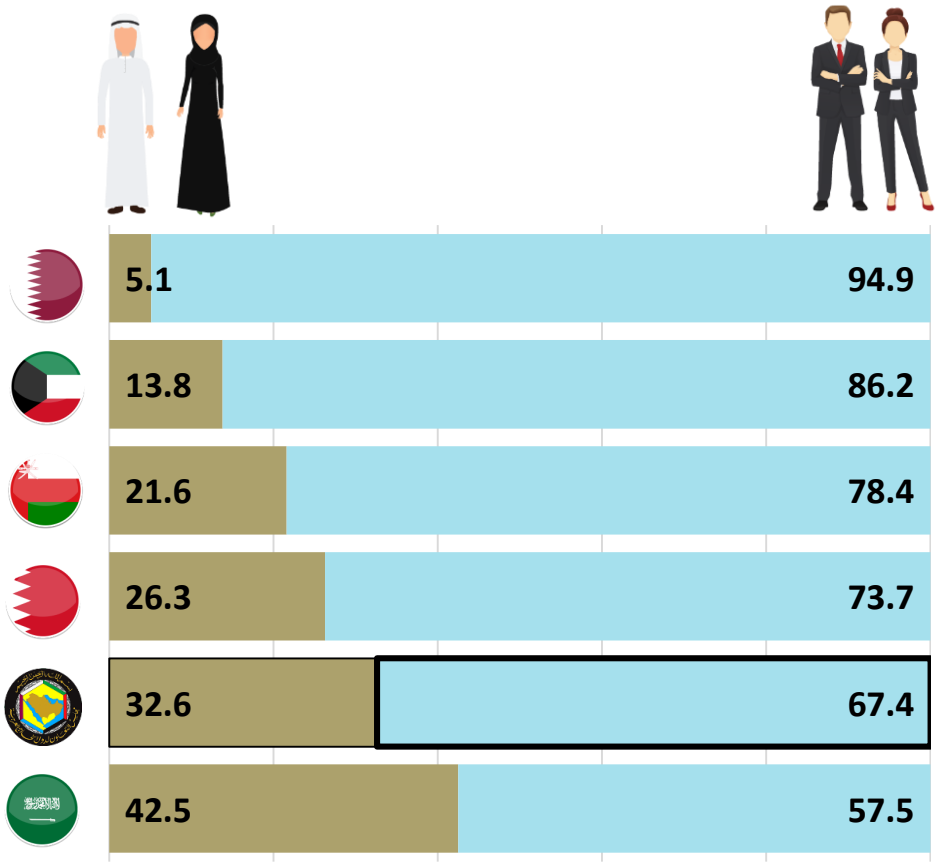

* لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية وبيانات سلطنة عُمان ودولة الكويت لا تشمل العاملين في الامن والدفاع والقوات المسلحة.

(تابع) العمالة حسب الجنسية
في مجلس التعاون*

وهناك نمط تغير إيجابي في مجلس التعاون ككل باتجاه ارتفاع نسب نمو العمالة المواطنة، حيث ارتفعت بنحو 4.6% و 12.6% في عامي 2018م و2019م على التوالي، متزامناً مع تراجع في نسب نمو العمالة الوافدة منذ عام 2017م (شكل رقم 16).

ويمكن القول أن سياسات التوطين ما زالت في طور التنفيذ والإحلال ولم تأت أكلها حسب ما تظهره نسبة العمالة الخليجية في مجلس التعاون خلال الفترة 2015-2019م، رغم النمط الإيجابي المسجل خلال عامي 2018م و2019م، وهذا ما يؤكد على أهمية الاستمرار بسياسات التوطين الهادفة إلى رفع مستوى مشاركة العمالة المواطنة (شكل رقم 17).

شكل 16 : نسب تغير العمالة حسب الجنسية في مجلس التعاون 2015-2019م (%)

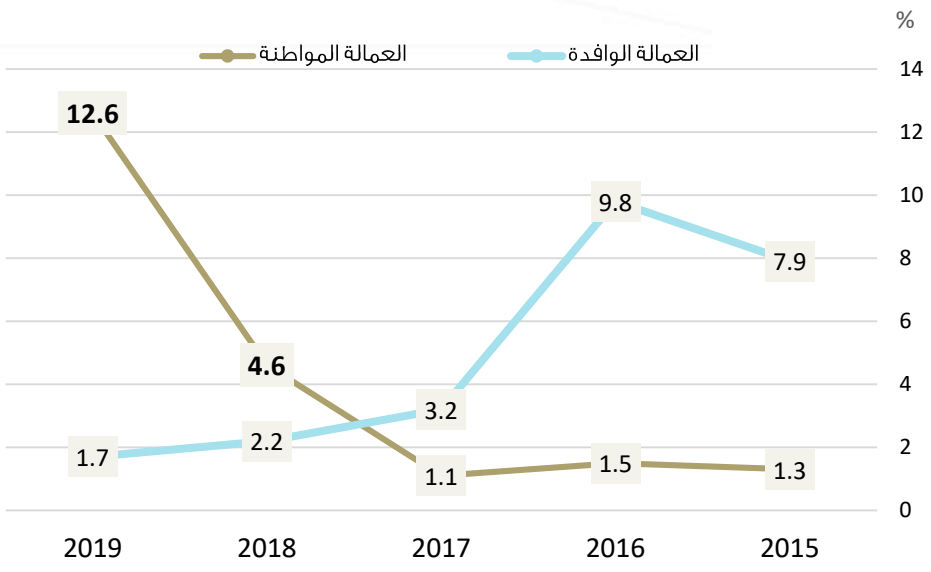

شكل 17 : التوزيع النسبي للعمالة حسب الجنسية في مجلس التعاون 2015-2019م (%)

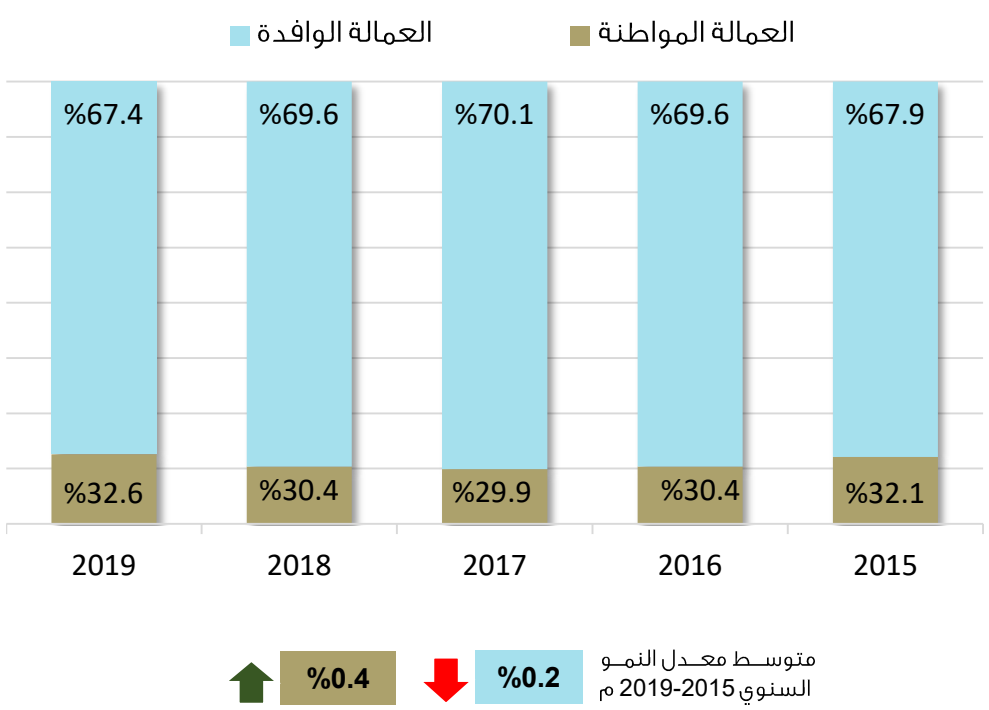

* لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية، وبيانات سلطنة عُمان ودولة الكويت لا تشمل العاملين في الامن والدفاع والقوات المسلحة.

العمالة حسب فئات العمر

في مجلس التعاون *

يتركز حوالي 67.4% من العمالة في مجلس التعاون في الفئة العمرية 25-44 سنة، وهي الفئة المنتجة والنشيطة اقتصادياً. وتقاربت هذه النسبة بين المواطنين والوافدين، حيث بلغت النسبة نحو 66.8% للمواطنين و 67.8% للوافدين. وتباينت هذه النسب بين دول المجلس بشكل طفيف.

شكل 18 : التوزيع النسبي للعمالة **الكلية** حسب الجنسية وفئات العمر في **مجلس التعاون** 2019م (%)

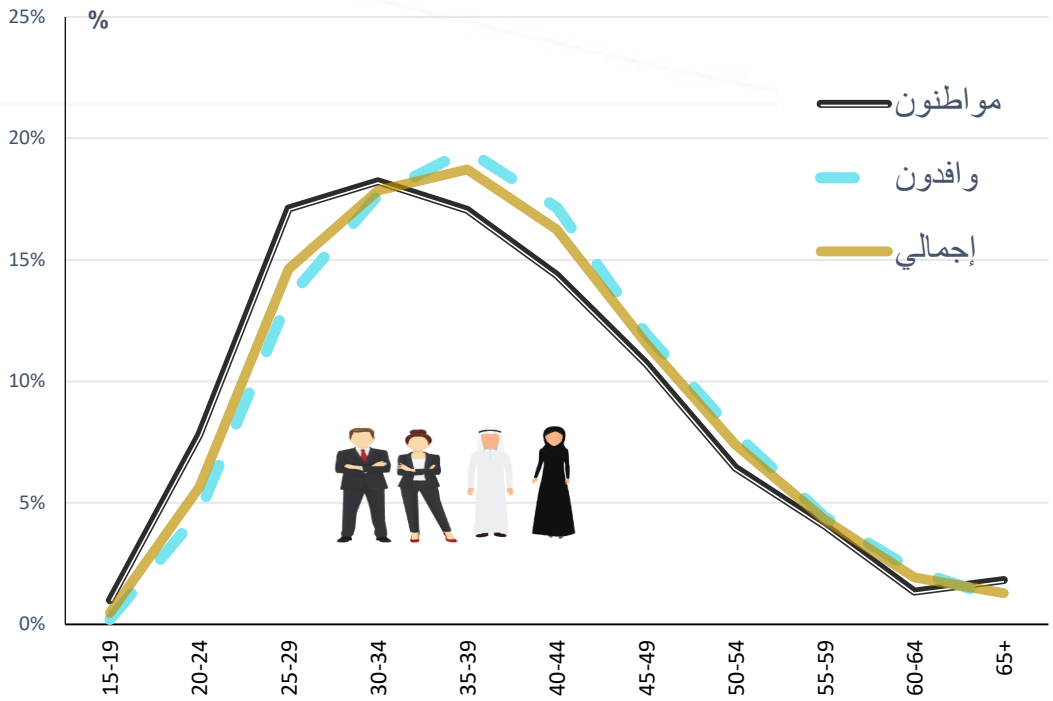

شكل 19 : التوزيع النسبي للعمالة **المواطنة** حسب النوع وفئات العمر في **مجلس التعاون** 2019م (%)

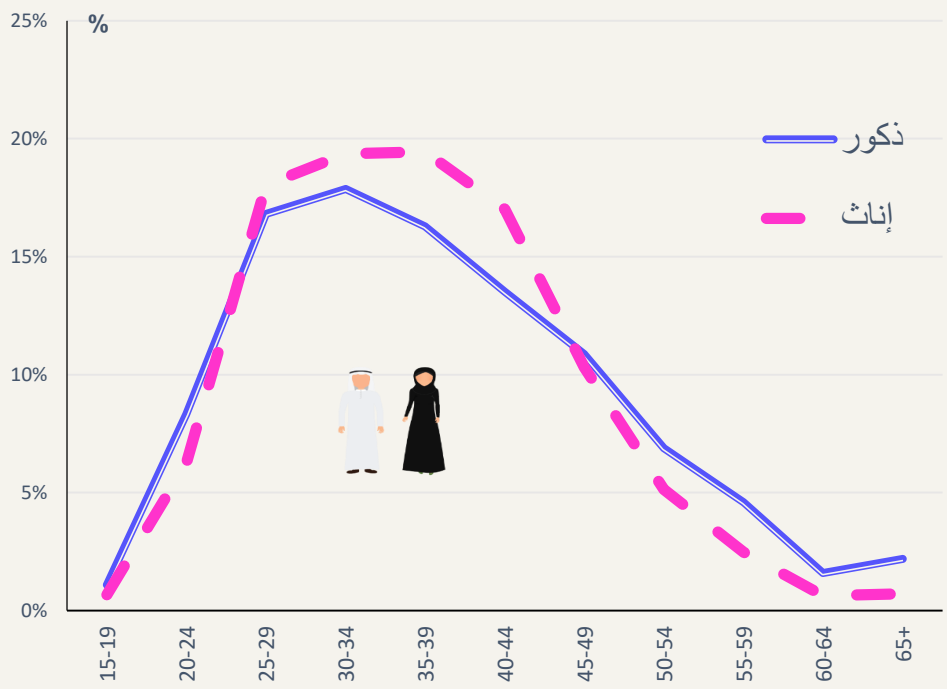

شكل 20 : التوزيع النسبي للعمالة **الو افدة** حسب النوع وفئات العمر في **مجلس التعاون** 2019م (%)

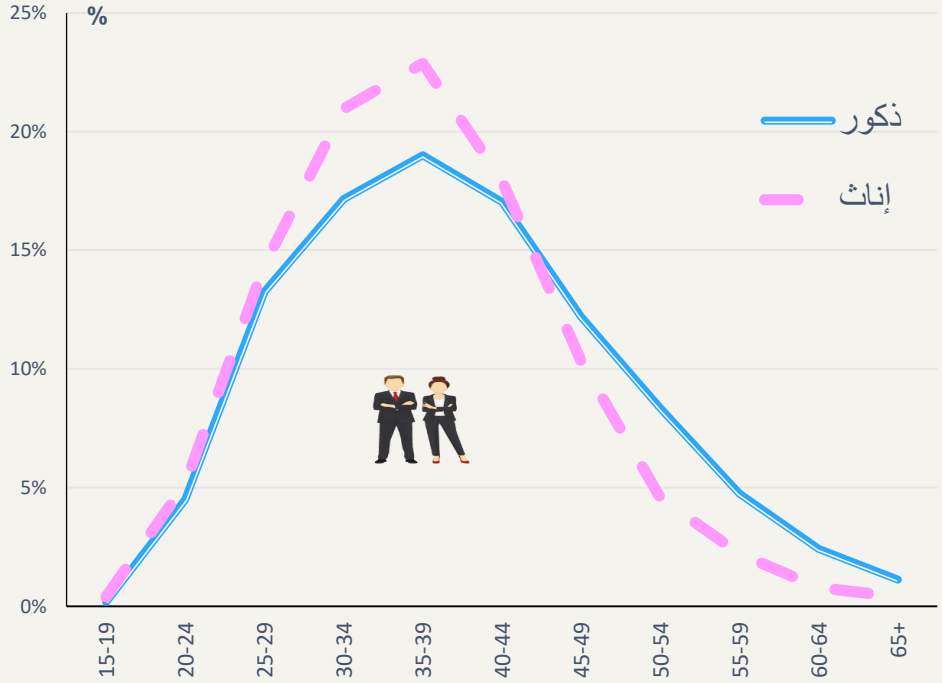

* لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية وبالأرقام المطلقة، وسلطنة عُمان ودولة الكويت لا تشمل العاملين في الامن والدفاع والقوات المسلحة.

العمالة حسب المستوى التعليمي

في دول مجلس التعاون *

- شكلت العمالة المواطنة الحاصلة على مستوى علمي ثانوي أو أعلى 27.9% من إجمالي العمالة في دول المجلس في عام 2019م، فيما بلغت نسبة العمالة الوافدة الحاصلة على مستوى علمي أقل من الثانوي نحو 40.5%، خلال نفس العام. وهذا مؤشر أنّ على هيكلة القوى العاملة المواطنة تسير باتجاه العمالة ذات التحصيل العلمي الأعلى (شكل رقم 21).

- شكل الذكور النسبة الأعلى من العمالة الوافدة، كما لوحظ مدى تأثير المستوى التعليمي في توزيعهم، فالنسبة الأعلى من عمالة الذكور الوافدة ذات مستوى علمي أقل من ثانوي (42.5%) حيث تتركز العمالة الوافدة في المهن غير الماهرة مثل الخدمات والإنشاءات (شكل رقم 22).

- 51.8% من العمالة الذكور في المستوى العلمي الثانوي فأعلى (24.6% المواطنون و 27.2% الوافدون) (شكل رقم 22).

- أما الإناث، فتظهر البيانات أن عمالة الإناث أكثر تعليماً لكل من المواطنات والوافدات، فحوالي ثلثي (64.1%) من عمالة الإناث ذات مستوى علمي ثانوي فأعلى (45.7% للمواطنات و 18.4% للوافدات) (شكل رقم 23).

شكل 21: التوزيع النسبي للعمالة **الكلية** حسب الجنسية والمستوى التعليمي في **مجلس التعاون** 2019م (%)

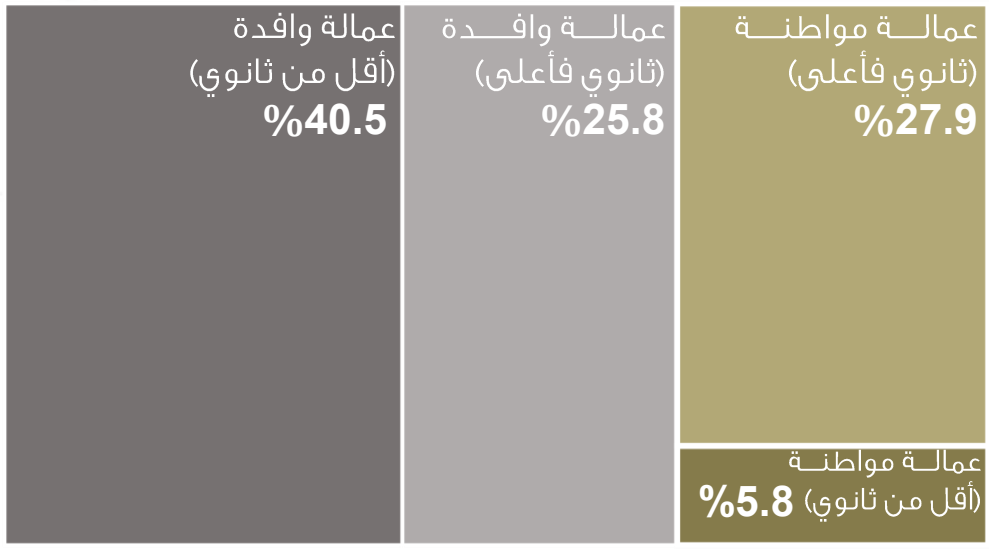

شكل 22: التوزيع النسبي للعمالة **الذكور** حسب الجنسية والمستوى التعليمي في **مجلس التعاون** 2019م (%)

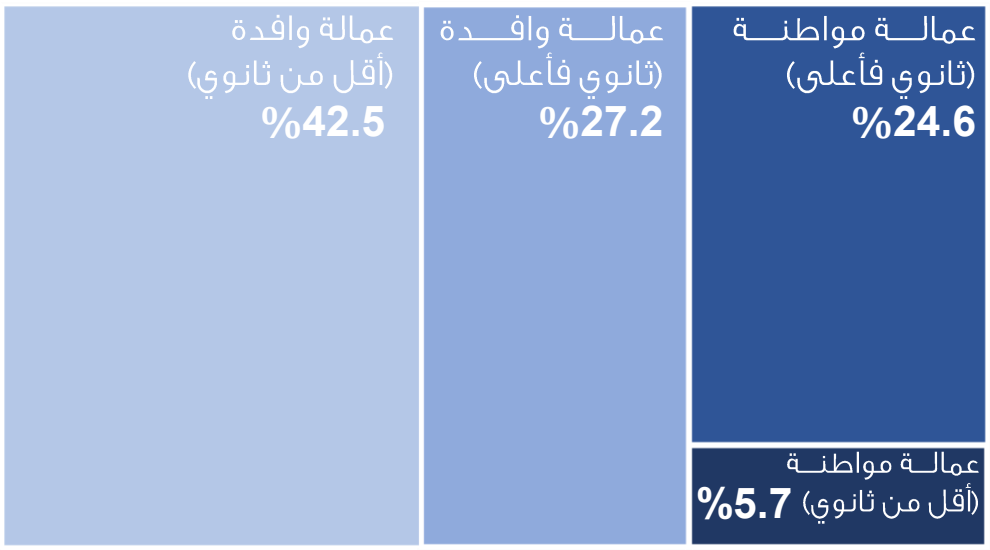

شكل 23: التوزيع النسبي للعمالة **الإناث** حسب الجنسية والمستوى التعليمي في **مجلس التعاون** 2019م (%)

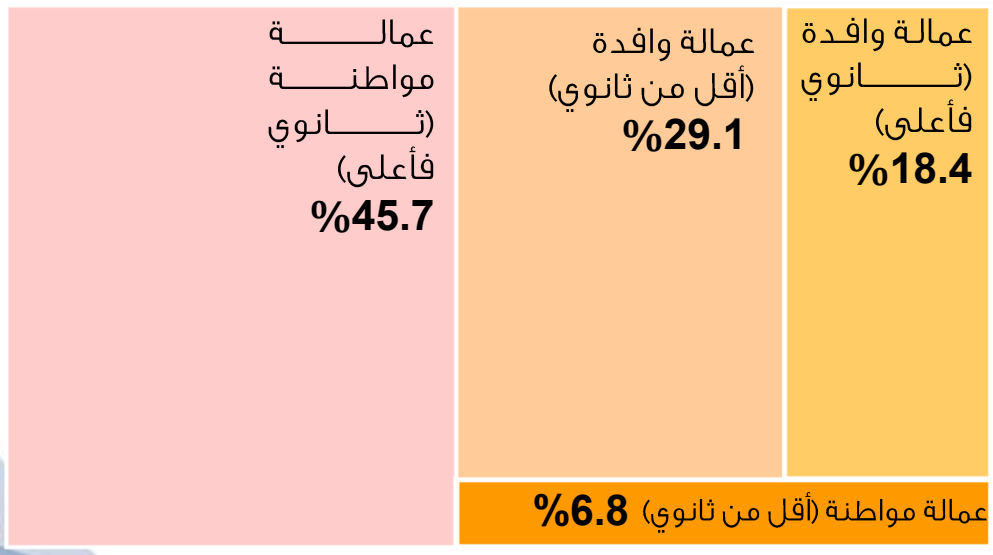

* لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها بالأرقام المطلقة، وسلطنة عُمان ودولة الكويت لا تشمل العاملين في الامن والدفاع والقوات المسلحة، كما لا يشمل المستوى التعليمي (غير مبين) لبقية الدول.

العمالة حسب قطاع العمل

في مجلس التعاون *

تركزت العمالة المواطنة في القطاع الحكومي في حين تركزت العمالة الوافدة في القطاع الخاص في دول المجلس مع تباين في توزيعهما عام 2019م.

شكلت العمالة المواطنة نحو 89.0% من العمالة في القطاع الحكومي، في حين شكلت ما نسبته 16.3% من العمالة في القطاع الخاص في عام 2019م (شكل رقم 24).

وارتفعت هذه النسبة في كلا القطاعين، ولكن بوتيره أكبر في القطاع الخاص لترتفع من 12.6% في عام 2018م إلى 16.3% في عام 2019م (شكل رقم 25).

وفي المقابل تراجعت العمالة الوافدة في القطاع الخاص من 87.4% في عام 2018م إلى 83.7% في عام 2019م (شكل رقم 25).

وعلى مستوى مجلس التعاون، نجد ما يقارب 64.6% من العمالة الكلية هي عمالة وافدة تعمل في القطاع الخاص، ونحو 20.1% عمالة مواطنة تعمل في القطاع الحكومي (شكل رقم 26).

شكل 24: التوزيع النسبي للعمالة في **القطاع الحكومي** حسب الجنسية في مجلس التعاون 2015-2019م (%)

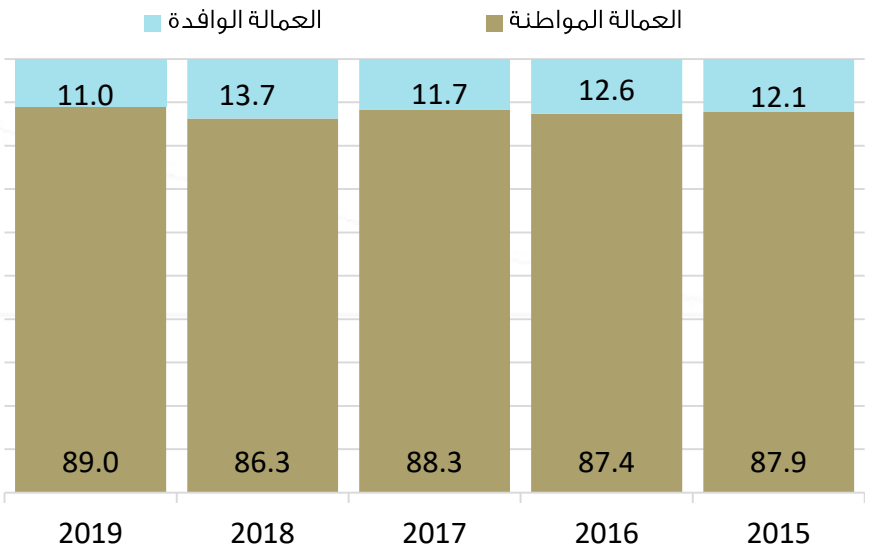

شكل 25: التوزيع النسبي للعمالة في **القطاع الخاص** حسب الجنسية في مجلس التعاون 2015-2019م (%)

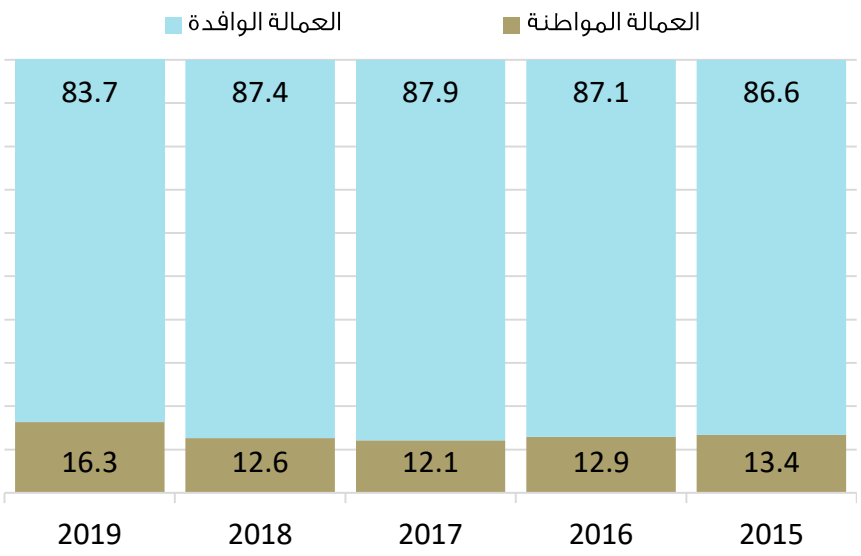

شكل 26: التوزيع النسبي للعمالة الكلية حسب الجنسية وقطاع العمل في **مجلس التعاون** 2019م (%)

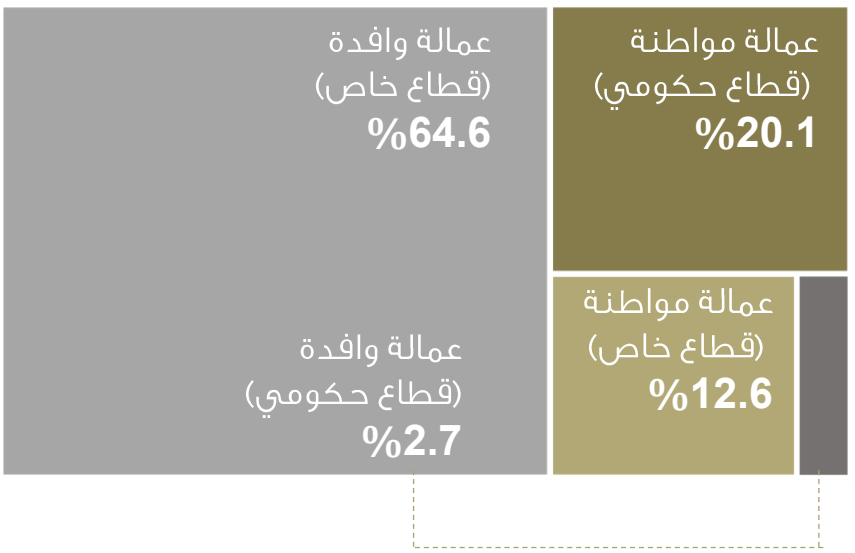

* لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها بالأرقام المطلقة، وسلطنة عُمان ودولة الكويت لا تشمل العاملين في الامن والدفاع والقوات المسلحة كما لا تشمل البيانات غير مبين.

العمالة حسب المهن

في مجلس التعاون *

شكلت العمالة المواطنة في المهن الماهرة من إجمالي العمالة في دول المجلس حوالي 19.7% في عام 2019م، في حين بلغت نسبة العمالة الوافدة العاملة في مهن غير ماهرة من إجمالي العمالة حوالي 49.9% في نفس العام، وهذا مؤشر ايضاً على أنّ هيكلة القوى العاملة متخمة بالعمالة غير الماهرة. (شكل رقم 27).

وهناك نمو بسيط في العمالة المواطنة في المهن الماهرة خلال الفترة 2015-2019م، حيث ارتفعت النسبة من 56.5% إلى 57.8%.

وتباينت العمالة المواطنة الماهرة ما بين الذكور والإناث، وهو ما أظهرته بيانات الالتحاق بالتعليم العالي حيث نسبة الإناث الأعلى مقارنة بالذكور. فنسبة العمالة المواطنة الماهرة للإناث نحو 40.4% من إجمالي عمالة الإناث في مجلس التعاون، فيما كانت نسبة الذكور نحو 16.0% من إجمالي العاملين الذكور في مجلس التعاون (شكل رقم 28 و 29).

أما العمالة الوافدة غير الماهرة فهي السمة الأكثر لكلا الجنسين (52.3% للذكور مقابل 37.1% للإناث) (شكل رقم 28 و 29).

شكل 27: التوزيع النسبي للعمالة الكلية حسب الجنسية وفئة المهنة في **مجلس التعاون** 2019م (%)

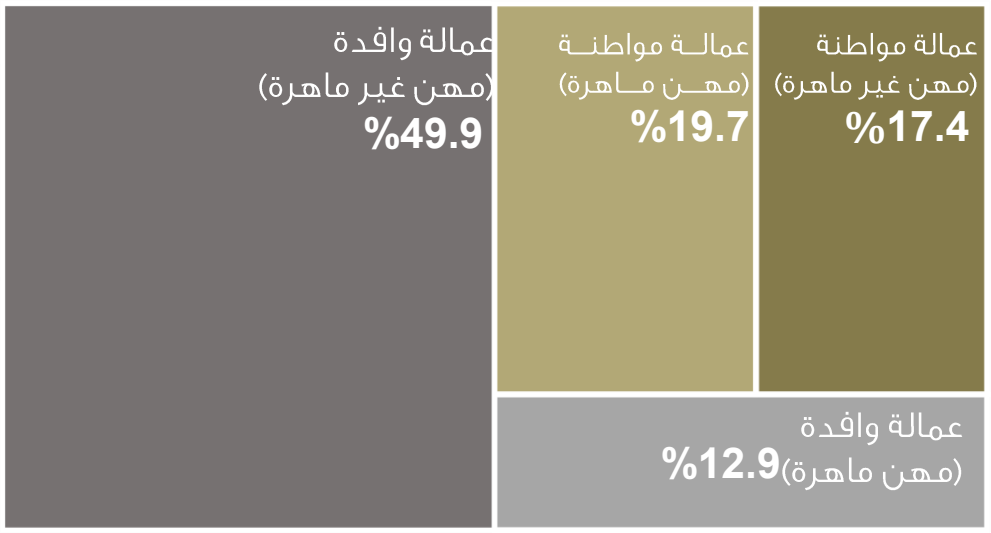

شكل 28: التوزيع النسبي للعمالة **الذكور** حسب الجنسية وفئة المهنة في **مجلس التعاون** 2019م (%)

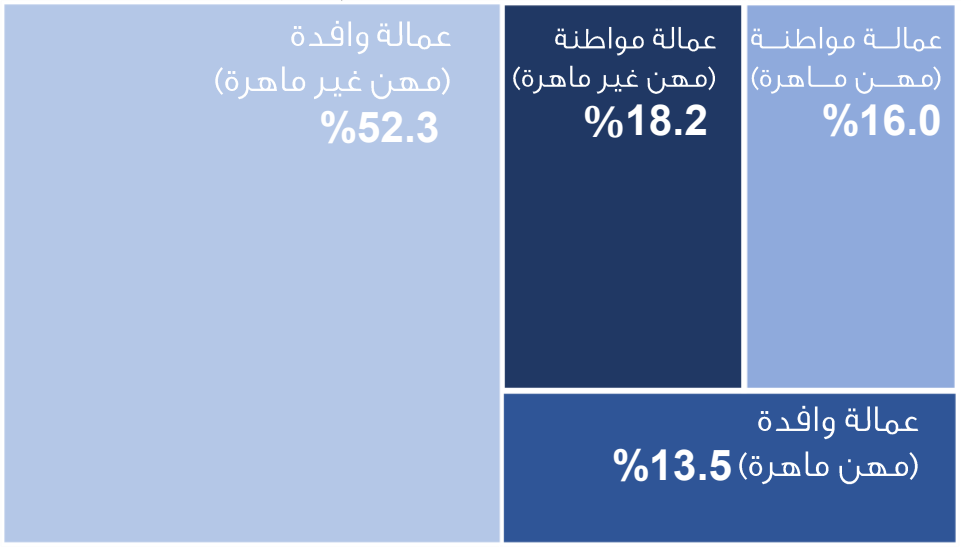

شكل 29: التوزيع النسبي للعمالة **الإناث** حسب الجنسية وفئة المهنة في **مجلس التعاون** 2019م (%)

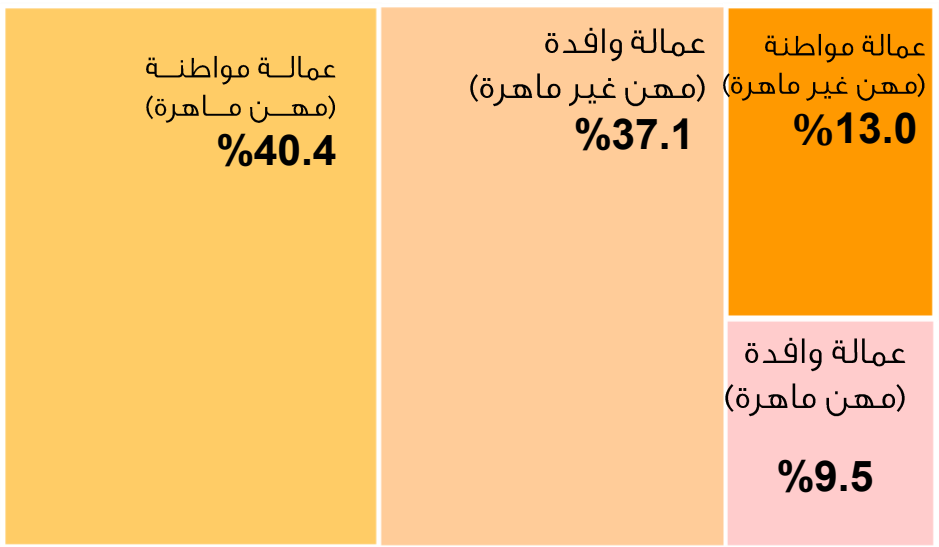

* لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ودولة الكويت لعدم توفرها والدول المتوفرة بياناتها لا تشمل (غير مبين).

مؤشرات سوق العمل في
دول مجلس التعاون

معدل المشاركة في القوى العاملة
في دول مجلس التعاون*

معدل المشاركة في القوى العاملة هو نسبة السكان في سن العمل الذين يشاركون بنشاط في سوق العمل من خلال العمل أو البحث عن عمل. وهو مؤشر على حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل الذي يقيس الأداء الاقتصادي في الدولة، حيث يلعب دوراً أساسياً في دراسة العوامل التي تحدد حجم وتركيبة الموارد البشرية وفي وضع التوقعات المستقبلية للعرض في سوق العمل، وتأتي أهمية هذا المؤشر من استخدامه في صياغة سياسات التوظيف وتحديد الاحتياجات التدريبية واستخدامه للتخطيط المالي لأنظمة الحماية التأمينية (التقاعد والتأمين الاجتماعي) وحساب الحياة العملية المتوقعة لكل من الذكور والإناث.

ويحسب معدل المشاركة في القوى العاملة بقسمة عدد القوى العاملة والتي تشمل العاملين والمتعطلين (15 سنة فأكثر) إلى عدد السكان في سن العمل 15 سنة فأكثر مضروباً في 100.

ويتباين معدل المشاركة في القوى العاملة ما بين دول المجلس لتسجل دولة قطر الأعلى، تلتها كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويتباين المعدل أيضا بين الذكور والإناث حيث مشاركة المرأة الخليجية ما زالت دون المستوى المطلوب بالرغم من تفعيل دورها وتمكينها اقتصاديا في بعض الدول في السنوات الأخيرة.

شكل 30: معدل المشاركة في القوى العاملة للمواطنين في دول مجلس التعاون 2016-2019 م (%)

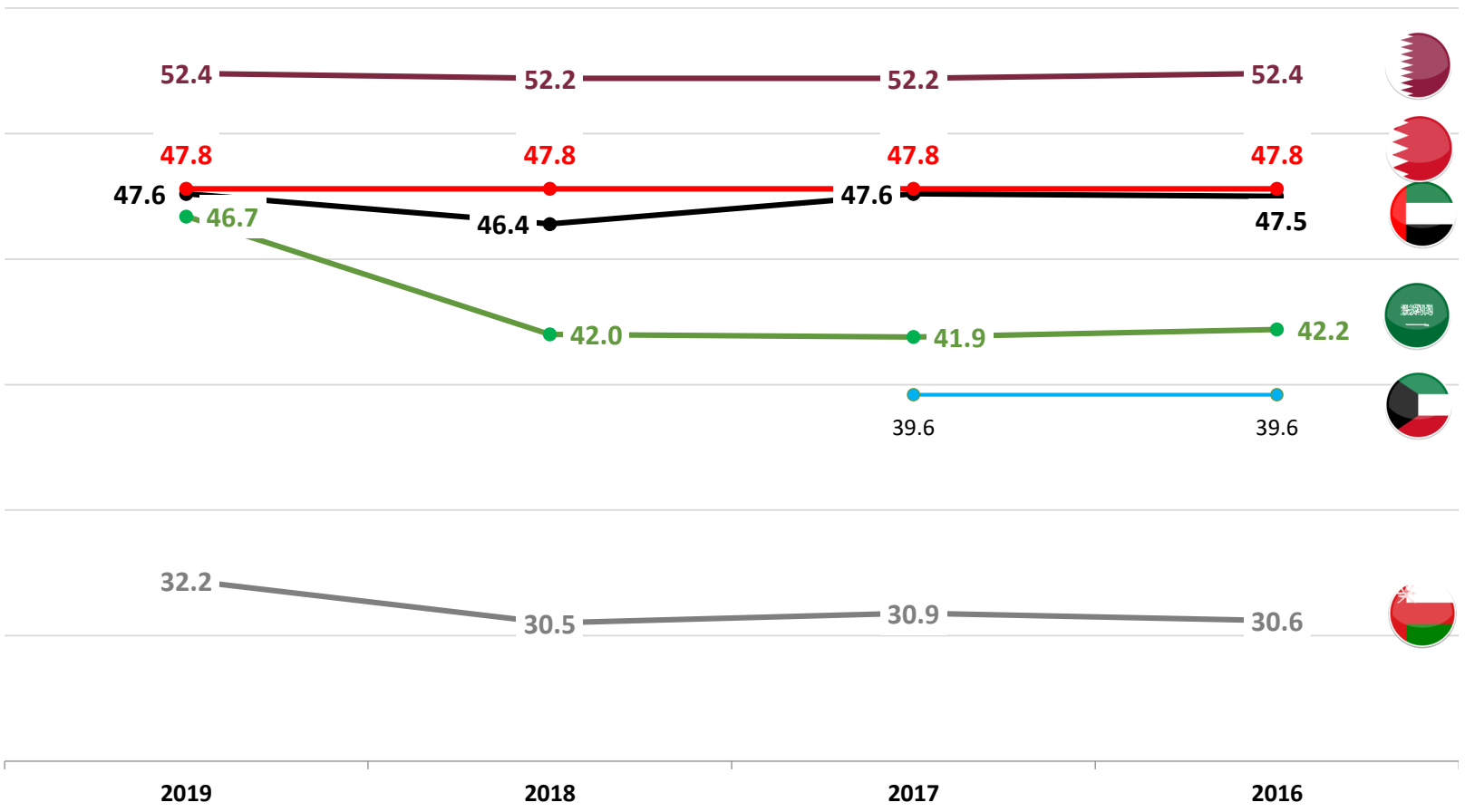

* معدل المشاركة في القوى العاملة لدولة الكويت يتوفر حتى العام 2017م فقط، كما أن بيانات عامي 2016م و 2017م من واقع مسح القوى العاملة 2016-2017م.

(تابع) معدل المشاركة في القوى العاملة
في دول مجلس التعاون*

شكل 31: معدل المشاركة في القوى العاملة **للمواطنين الذكور** في دول مجلس التعاون، 2016-2019 م (%)

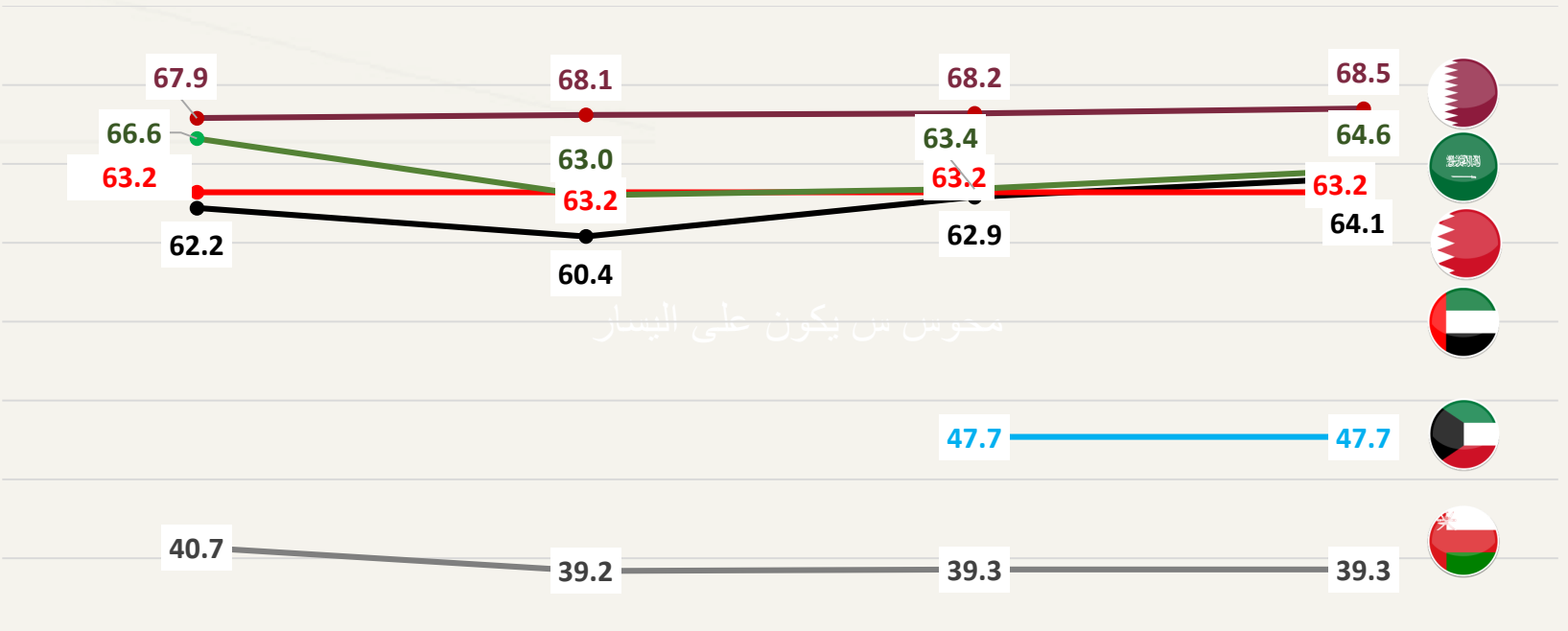

شكل 32: معدل المشاركة في القوى العاملة **للمواطنات الإناث** في دول مجلس التعاون، 2016-2019 م (%)

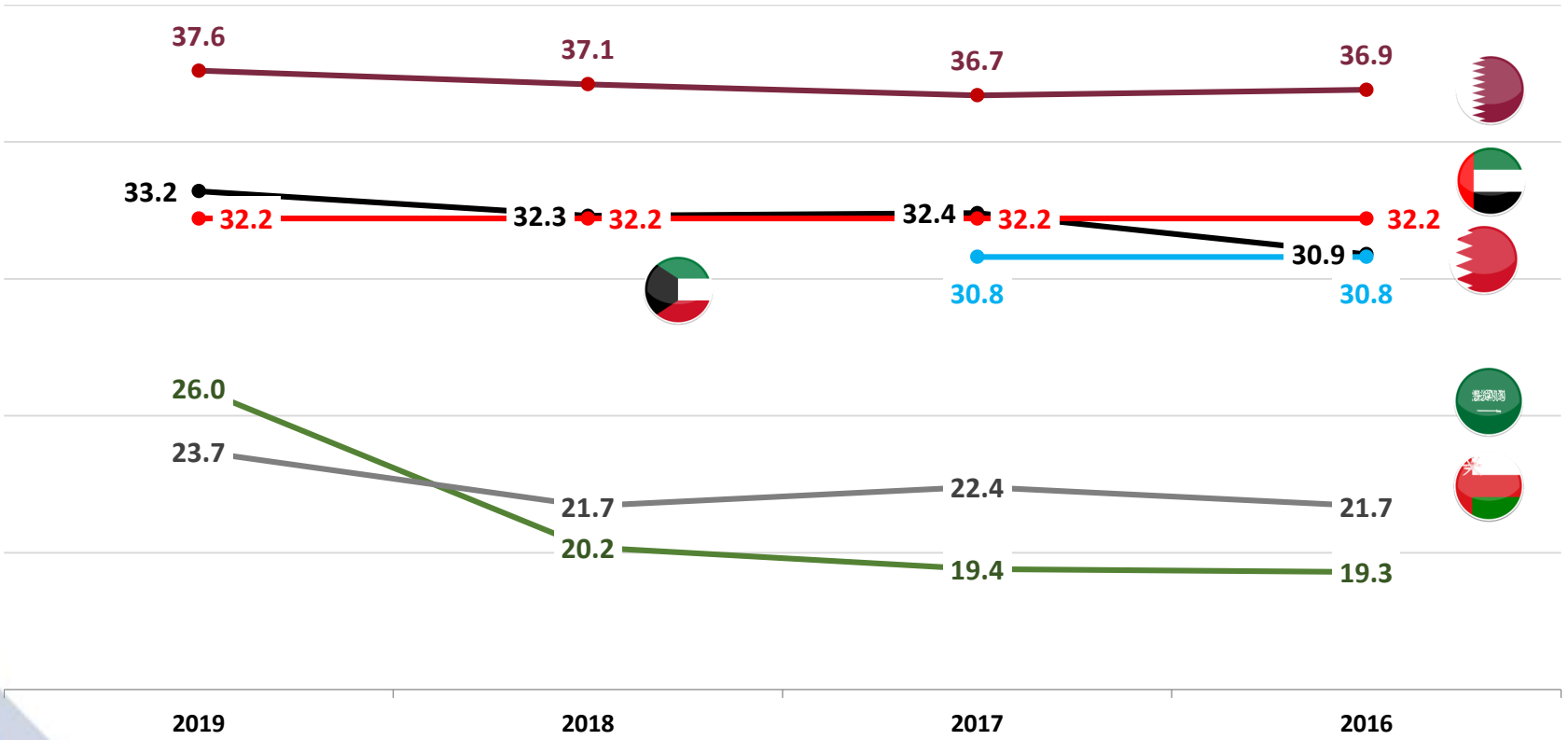

* معدل المشاركة في القوى العاملة لدولة الكويت يتوفر حتى العام 2017م فقط، كما أن بيانات عامي 2016م و 2017م من واقع مسح القوى العاملة 2016-2017م.

معدل البطالة
في دول مجلس التعاون*

معدل البطالة من مؤشرات سوق العمل الأكثر انتشاراً واستخداماً، حيث أنه يقيس عدم الاستخدام الكامل للعرض في سوق العمل. ويمكن القول أنه يعكس قدرة اقتصاد الدولة على خلق فرص عمل للأشخاص الذين لا يعملون ويرغبون في العمل ومتاحون للعمل ويبحثون عنه بجدية ونشاط، فهو مؤشر على كفاءة وفعالية اقتصاد الدولة على استيعاب القوى العاملة فيه وعلى أداء سوق العمل فيها.

ومعدل البطالة غير قابل للمقارنة بين دول مجلس التعاون نظراً لاختلاف منهجية حساب المعدل من حيث مصدر البيانات والتغطية والشمول والإسناد الزمني، ويعرف المتعطل بأنه الفرد غير العامل ويبحث عن عمل بجدية ومتاح للعمل في حال توفرت فرصة عمل مناسبة، حيث يتم حساب معدل البطالة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الكويت، من خلال مسح القوى العاملة الذي يعتمد على معايير منظمة العمل الدولية لحساب المتعطلين، ويستخدم التعريف الضيق لحساب المعدل وذلك بتحديد أسبوع إسناد زمني يتم من خلاله قياس حجم المتعطلين والعاملين في فترة الإسناد الزمني (الاسبوع السابق/ سبعة الأيام السابقة) والذي يمكن على أساسه حساب معدل البطالة من قسمة إجمالي عدد المتعطلين على إجمالي عدد القوى العاملة (العاملين والمتعطلين) مضروباً في 100، أما الدول الأخرى مثل مملكة البحرين وسلطنة عُمان، فيتم حساب المعدل من خلال التسجيل من قبل الأفراد الباحثين عن عمل عبر المؤسسات المعنية بالتعطل في الدولة، ويتم التحديث دورياً وتسمى البطالة المسجلة.

تسجل المملكة العربية السعودية الأعلى في معدلات البطالة للمواطنين، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة. وتسجل المرأة السعودية الأعلى في معدلات البطالة بين نظيراتها في دول المجلس.

شكل 33 : معدل البطالة للمواطنين في دول مجلس التعاون، 2016-2019 م (%)

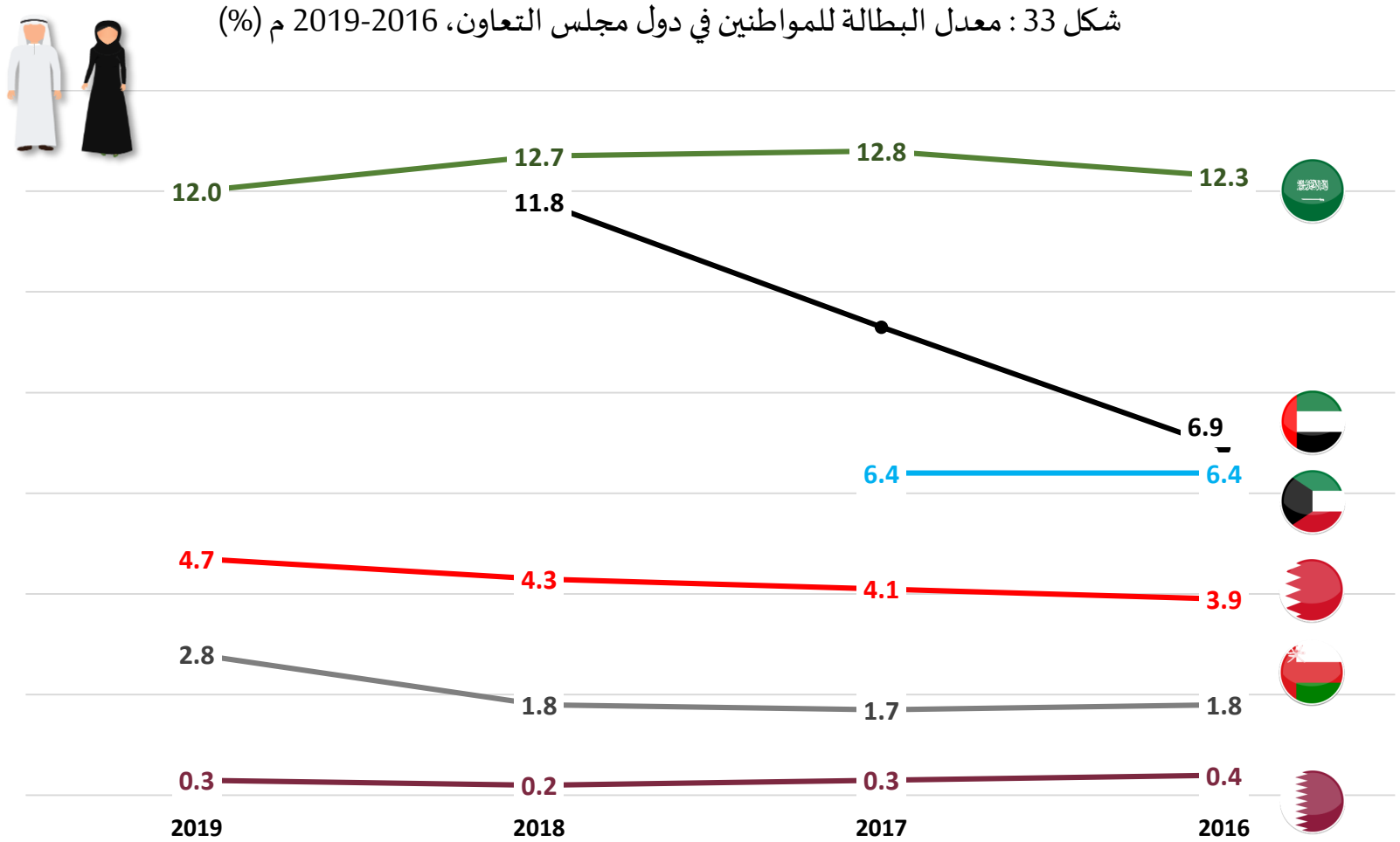

* معدل البطالة في دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفر حسب الجنسية لعام 2019م، ومعدل البطالة لدولة الكويت يتوفر حتى العام 2017م فقط، كما أن بيانات عامي 2016م و 2017م من واقع مسح القوى العاملة 2016-2017م.

معدل البطالة
في دول مجلس التعاون*

شكل 33: معدل البطالة **للمواطنين الذكور** في دول مجلس التعاون 2016-2019 م (%)

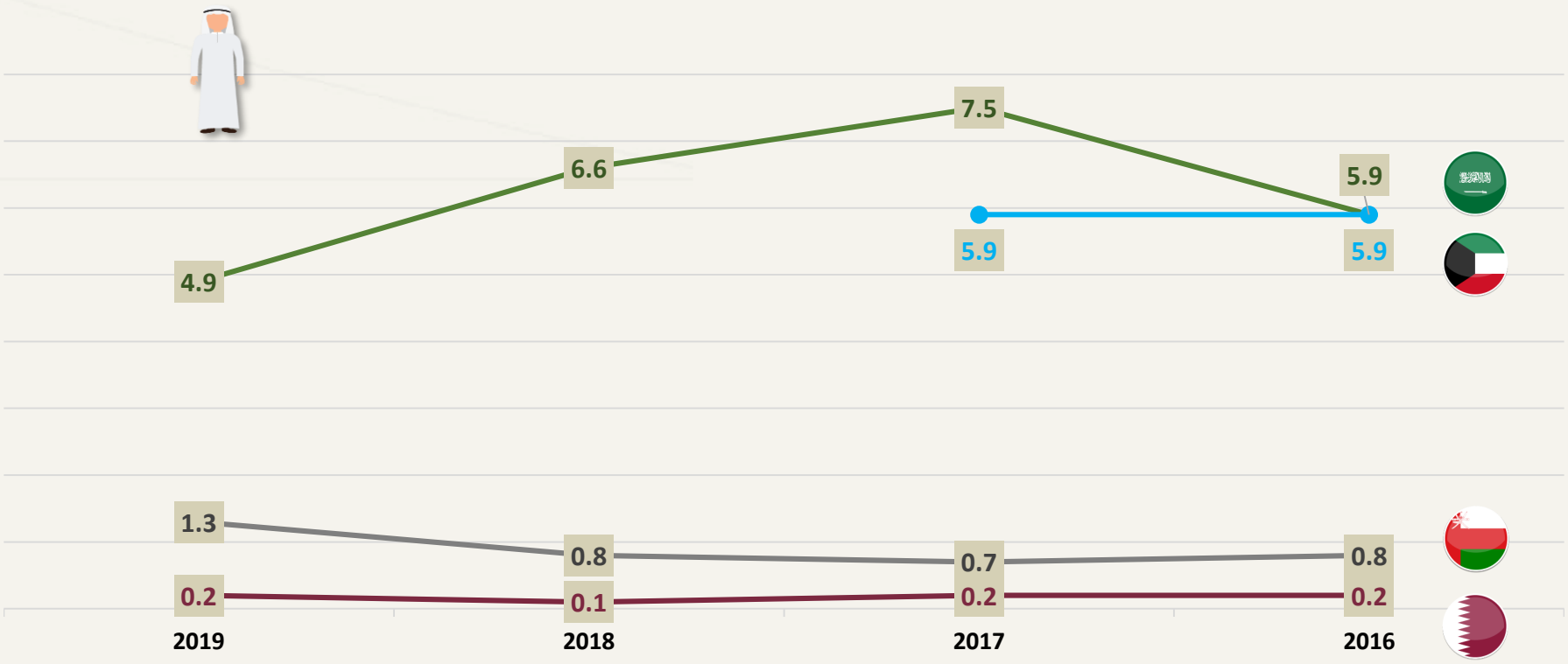

شكل 34: معدل البطالة **للمواطنات الإناث** في دول مجلس التعاون، 2016-2019 م (%)

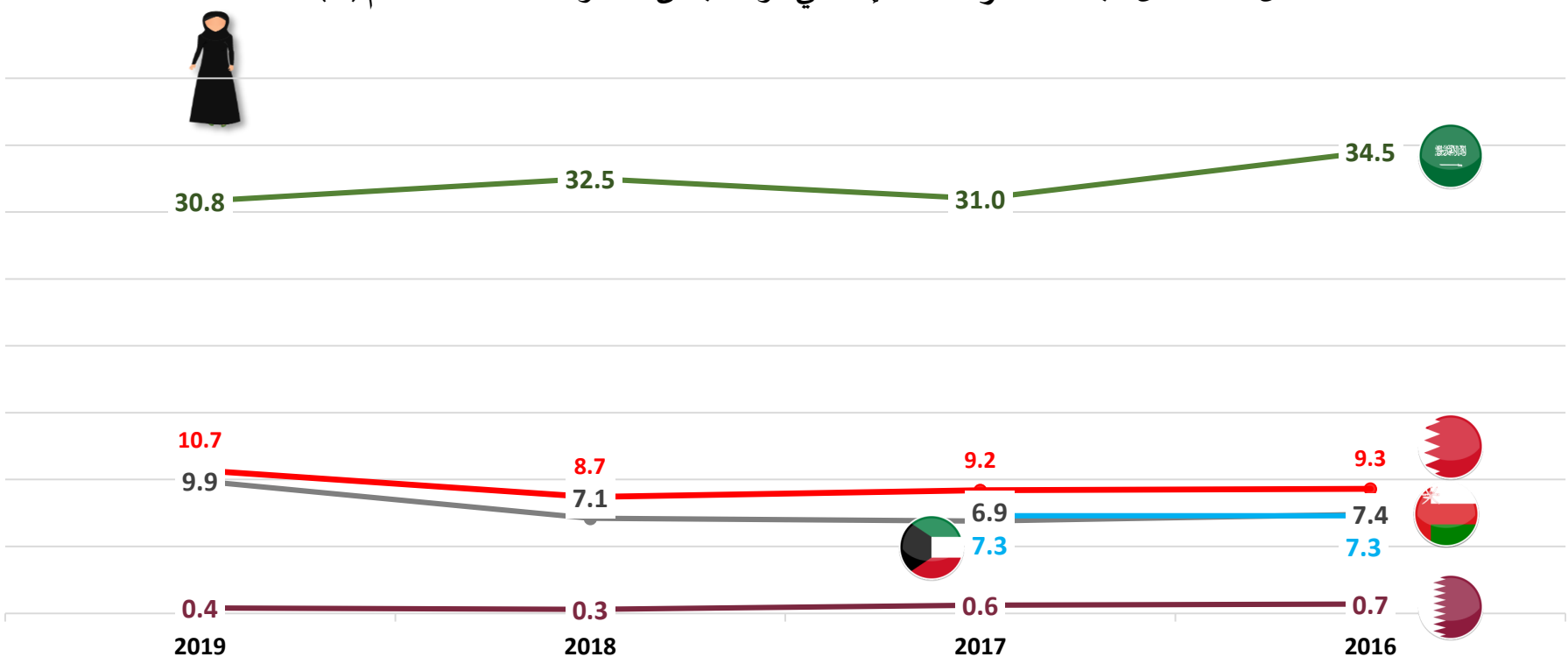

*معدل البطالة في دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفر حسب الجنسية لعام 2019م، و معدل البطالة للذكور في مملكة البحرين غير متوفر، ومعدل البطالة لدولة الكويت يتوفر حتى العام 2017م فقط، كما أن بيانات عامي 2016م و 2017م من واقع مسح القوى العاملة 2016-2017م.

مصادر البيانات

المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة
http://www.fcsa.gov.ae

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين
http://www.cio.gov.bh

الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية
http://www.stats.gov.sa

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان
http://www.ncsi.gov.om

جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر
http://www.qsa.gov.qa

الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت
http://www.csb.gov.kw

قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية
https://ilostat.ilo.org/

المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

gccstat gcc-stat

www.gcc-stat.org